المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/06/2014

دفاع عماري يطالب الرميد بكشف حقيقة مقتله ويهدد باللجوء للمؤسسات الدولية

بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة كمال عماري، نظمت هيئة الدفاع في ملف الشاب ندوة صحفية، صباح اليوم، بالرباط، للكشف عن آخر مستجدات الملف.

وأكدت هيئة الدفاع في كلمة لها أن أسوء جديد في الملف، هو ألا يكون هناك جديد، حيث لازال الملف يراوح مكانه بين ردهات محكمة الاستئناف بمدينة آسفي، لاسيما وأن هناك محاولات لإغلاق الملف تحت اسم جريمة ضد معتديين مجهولين، لكون الجريمة واضحة وهوية المعتديين غير معروفة، تردف الهيئة.

وانتقدت هيئة الدفاع إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي رفض تسليم البحث الذي أجراه في النازلة، لهيئة الدفاع ولأسرة المرحوم، حيث تقدمت الهيئة بطلبين للمجلس رغبة في التوصل بالبحث، إلا أن محمد الصبار، الأمين العام لنفس المجلس، تذرع، حسب هيئة الدفاع عن العماري، بكون المجلس لايريد أن يؤثر في مجرى التحقيق القضائي، رغم أن بعض تفاصيل البحث نشرت في العديد من الجرائد الوطنية، تضيف الهيئة.

وقد هددت هيئة الدفاع باللجوء للقضاء والمؤسسات الدولية طلبا للإنصاف وكشف الحقيقة، وجبر الضرر في ملف عماري، حيث أوضحت الهيئة أنه، إذا أصر قاضي التحقيق أن يغلق الملف ضد مجهول، وفي حالة أن استنفذت الهيئة جميع الوسائل والطرق القانونية، فسيتم اللجوء للقضاء والمؤسسات الدولية المختصة بناء على ما يخوله القانون الداخلي المغربي في هذا المضمار".

وفي بلاغ لها بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة كمال عماري، حملت الهيئة المسؤولية للجهات القضائية في الملف ولوزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، ولجميع السلطات العمومية المغربية في كل انحراف يعرفه مسار الملف، وفي كل إجراء من شأنه طمس الحقيقة والإنصاف.

وبعد أن أبدت الهيئة تخوفها من المسار الذي يسير فيه ملف التحقيق المفتوح في القضية أمام محكمة الاستئناف بآسفي، احتجت الهيئة عن رفض الجهة القضائية المعنية تمكين الدفاع من حقها في الحصول على نسخة من وثائق القضية بما يمكنها من القيام بعملها بما تقتضيه مهمامها القانونية.

هيئة دفاع كمال عماري، طالبت بكشف الحقيقة كاملة وتحديد المسؤوليات الفردية والمؤسسية ومحاكمة الجناة، وكل المتورطين في القضية، أمام قضاء مستقل ونزيه مع توفير كافة الضمانات لمحاكمة عادلة.

http://www.febrayer.com/%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%87-%D9%88%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA_a47844.html

العدل والإحسان تهدد باللجوء إلى القضاء الدولي ضد الدولة المغربية

محامو «كمال العماري» قالوا إن القضية وصلت إلى الباب المسدود

■ الرباط إسماعيل حمودي ■

تصعيد جديد في علاقة الدولة بجماعة العدل والإحسان. فيوما واحدا بعد إحياء الجماعة الذكرى الثالثة لمصرع مناضلها كمال العماري في مسيرات حركة 20 فبراير بآسفي، خرجت هيئة دفاعه، في ندوة صحافية، يوم أمس بالرباط، لتهدد بإمكانية اللجوء إلى القضاء والمؤسسات الدولية ضد الدولة المغربية.

وكشفت هيئة دفاع العماري أن ترافعها من أجل معرفة الحقيقة في مقتل الضحية قد وصل إلى الباب المسدود، بسبب رفض الجهة القضائية المعنية تمكين هيئة الدفاع من حقها في الحصول على نسخة من وثائق القضية لكي تتمكن من القيام بعملها بما تقتضيه مهامها القانونية.

أما محمد أغناج، عضو هيئة الدفاع والقيادي بجماعة العدل والإحسان، فقد اعتبر أن لجوء هيئة الدفاع إلى «القضاء الدولي احتمال قائم»، دون أن يقدم مزيدا من التوضيحات.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أنجز، إثر مهمة لتقصي الحقائق، تقريرا حول واقعة مقتل العماري، رفض تسليم نسخة منه لهيئة دفاع الضحية أو لعائلته، لكن التسريبات التي نشرت في الصحافة، في حينه، أشارت إلى أن العماري تعرض لاعتداءات، وهي الخلاصة نفسها التي توصل إليها تقرير مشترك بين جمعية «الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان» والمرصد المغربي للحريات العامة»، اللتين رافقتا المجلس الوطني في عمله الاستقصائي.

● التفاصيل ص 3

محاموه قالوا إنهم وصلوا إلى الباب المسدود

العدل والإحسان تلوح باللجوء إلى القضاء الدولي ضد الدولة المغربية

■ الرباط إسماعيل حمودي■

من وقفة العدل والإحسان أمام البرلمان في الذكرى الثالثة لمصرع العماري

في الوقت الذي عبرت عن تخوفها من إغلاق ملف التحقيق المفتوح في قضية مقتل كمال العماري، عضو جماعة العدل والإحسان، أمام محكمة الاستئناف بأسفي، لوحت هيئة دفاعه، في ندوة صحفية عقدت أمس بالرباط، بإمكانية اللجوء إلى القضاء والمؤسسات الدولية ضد الدولة المغربية.

وكشفت هيئة دفاع العماري، الذي قتل في تدخل أمني ضد مسيرة لحركة 20 فبراير يوم 29 ماي 2011 بأسفي، أن ترافعها من أجل معرفة الحقيقة في مقتل الضحية قد وصل إلى الباب المسدود، بسبب رفض الجهة القضائية المعنية تمكين هيئة الدفاع من حقها في الحصول على نسخة من وثائق القضية للقيام بعملها بما تقتضيه مهامها القانونية.

وقال محمد جلال، عضو هيئة الدفاع عن العماري، إن استنفاد جميع إمكانات الحصول على الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر أمام المؤسسات الداخلية، يفتح الباب أمام عائلة الضحية للجوء إلى المؤسسات الدولية. أما محمد أغناج، عضو هيئة الدفاع والقيادي بجماعة العدل والإحسان، فقد اعتبر أن لجوء هيئة الدفاع إلى «القضاء الدولي احتمال قائم»، دون أن يقدم مزيدا من التوضيحات.

أغناج اعتبر أن إحالة الملف من النيابة العامة على قاضي التحقيق من أجل تهم «العنف العمدي المؤدي إلى الوفاة دون نية القتل، والعنف العمدي»، يعني «إقرارا من الدولة بتحملها للمسؤولية» في مقتل العماري، لكن تطورات الملف بيد قاضي التحقيق تشير إلى تراجعها عن ذلك.

ذلك أن قاضي التحقيق، لما استلم الملف عدد2011/280، قرر أن يُباشر التحقيق ضد مجهول، ثم شرع في الاستماع إلى عدة أشخاص على مدى عدة جلسات، قرّر على إثرها «التمهيد لختم البحث»، مما يفتح الباب أمام إمكانية أن يُصدر قرار آخر يقضي «بعدم المتابعة إذا تبيّن له..أن الفاعل ظل مجهولا»، طبقا للمادة 216 من قانون المسطرة الجنائية.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أنجز، إثر مهمة لتقصي الحقائق، تقريرا حول واقعة مقتل العماري، رفض تسليم نسخة منه لهيئة دفاع الضحية أو لعائلته، لكن التسريبات التي نشرت في الصحافة، في حينه، أشارت إلى أن العماري تعرض لاعتداءات أمنية، وهي الخلاصة نفسها التي توصل إليها تقرير مشترك بين جمعية «الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان» والمرصد المغربي للحريات العامة»، اللتين رافقتا المجلس الوطني في عمله الاستقصائي.

لكن هيئة دفاع العماري قالت، أمس، على الرغم من مرور ثلاث سنوات على مقتل الضحية، إلا أن قاضي التحقيق لم يُوجه أي إجراء من إجراءات البحث أو التحقيق ضد أي من رجال القوة العمومية، رؤساء ومرؤوسين، رغم أن «تقرير المجلس الوطني يشير صراحة إلى مسؤولية عناصر أجهزة الأمن ورؤساء تلك الأجهزة».

وقال محمد جلال، عضو هيئة الدفاع، إن هذه الأخيرة تعتزم القيام بخطوات في ملف التحقيق المفتوح أمام محكمة الاستئناف بأسفي لتوجيهه نحو البحث عن الفاعلين والمؤسسات المسؤولة عن ذلك، بما يقطع مع ظاهرة الإفلات من العقاب.

من جهتها، قالت خديجة الرياضي، إن الائتلاف الحقوقي المغربي يعتبر قضية كمال العماري، مثل بقية شهداء حركة 20 فبراير، أولوية أساسية له. وكشفت الرياضي أن اللقاء الذي تم مؤخرا بين وزير العدل والحريات مصطفى الرميد وجمعيات حقوقية تم فيه التداول في الملفات العالقة التي تعرض أصحابها لانتهاك حقهم في الحياة، في الوقت الذي لازال المسؤولون عن ذلك دون عقاب أو حساب.

عبر ملف كمال العماري، مناضل العدل والإحسان الذي قتل قبل ثلاث سنوات، قد تجر الجماعة التي كان ينتسب إليها الدولة المغربية إلى القضاء الدولي، حسب دفاعه الذي يقول إنه وصل إلى الباب المسدود

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

التعليم أفضل السبل لإدماج مفاهيم حقوق الإنسان وتعميمها بالقنيطرة

30/05/16

أكد المشاركون في ندوة فكرية وحقوقية نظمت مساء يوم السبت الماضي بالقنيطرة على أن التعليم يعد الإطار الطبيعي والمؤهل أكثر لإدماج مفاهيم حقوق الإنسان والعمل على تعميمها .

واعتبر المشاركون في هذا اللقاء الذي نظمته المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (فرع القنيطرة) بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان (جهة الرباط القنيطرة) ، حول موضوع «التربية على حقوق الانسان وإشكالية المرجعية والمنهجية» أن المدرسة هي أفضل السبل لنشر ثقافة حقوق الانسان وأن التربية على حقوق الانسان ضرورة ثقافية وتاريخية وحضارية وشرط لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

وبعد أن أكدوا على أن التربية على المواطنة تبقى مسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين والشركاء شددوا على أهمية التربية على حقوق الإنسان من خلال ممارسات وسلوكات تتحول معها المدرسة الى مشتل ومختبر للحياة الديمقراطية . واعتبروا أن التربية على حقوق الإنسان أصبحت عاملا أساسيا من عوامل الارتقاء والتقدم في عصر أضحت فيه درجة النمو لا تقاس بالأرقام الاقتصادية فحسب ،بل بمدى ممارسة المواطن لحقوقه الاساسية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية .

وأوضحوا أن من وسائل تفعيل إدماج التربية على حقوق الإنسان، تأهيل الفضاءات المدرسية وتفعيل أدوار الحياة المدرسية وتأسيس الاندية التربوية وتنشيطها والتدريب على الممارسة الديمقراطية وتنظيم لقاءات تواصلية وندوات ومسابقات من أجل إذكاء التنافس بين النوادي التربوية وتثمين تجاربها ومأسسة آليات الاشتغال والتكوين المستمر للأطر التربوية والادارية من أجل ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الانسان . وأشاروا إلى أن من بين معيقات التربية على حقوق الانسان ، معيقات اجتماعية كانتشار الفقر وارتفاع نسبة الأمية وسيادة التقاليد والعادات المضادة لحقوق الانسان ، ومعيقات فكرية وثقافية و سياسية و تربوية وكذا مشكل الاكتظاظ وقلة الموارد المادية والبشرية المؤهلة بشكل مطلوب الى جانب بعض الصعوبات التي تواجه الاساتذة المنسقين كالغلاف الزمني الغير الكافي في التأطير وغياب فضاءات خاصة بأنشطة الأندية التربوية .

ولتجاوز هذه المعيقات شددوا على اعتماد الطرق الفعالة والنشيطة المبنية على إشراك المتعلم والتكوين الأساسي والمستمر للأطر التربوية والإدارية واعتماد أساليب مبتكرة وجذابة لإشاعة الحوار والعمل الجماعي والتواصل الايجابي عبر الانشطة الموازية وتقوية اواصر الانتماء الى المجتمع المدرسي وكذا تشجيع مختلف أساليب التضامن والتآزر ودعم المبادرات الايجابية .

وتم خلال هذا اللقاء ، تقديم مجموعة من العروض تمحورت على الخصوص حول «التربية على حقوق الإنسان : أية مرجعية » و»التربية على حقوق الانسان : أية منهجية» و»أدوار المجتمع المدني في التربية على حقوق الانسان».

الخبر

الصبار: تفعيل سياسة المغرب لحماية حقوق المهاجرين مبنية على التعاون الدولي وانخراط المجتمع المدني

22/5/14

الخبر

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، يوم السبت الماضي بمراكش، إن المغرب قام بإعداد وتفعيل سياسة شاملة من أجل حماية حقوق المهاجرين مبنية على التعاون الدولي وانخراط المجتمع المدني.

وأبرز في لقاء في إطار أيام المهاجر (30-31 ماي المنصرم) التي نظمت تحت شعار «العيش المشترك» بمراكش وشيوفها» أن «هذه السياسة تعالج أربعة محاور رئيسية تتمثل في وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية، والأجانب في وضعية غير قانونية، وضحايا الاتجار في البشر».

وأضاف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تدخل لدى مختلف القطاعات الوزارية من أجل ضمان إشراك المجتمع المدني في قضية الهجرة، مشيرا إلى أن أزيد من 147 جمعية كانت ممثلة في مختلف اللجان الإقليمية المكلفة بدراسة طلبات التسوية الاستثنائية للمهاجرين.

وقال إنه إذا كانت الهجرات في الماضي مرتبطة بالتجارة والدين، فإن تدفق المهاجرين في الوقت الراهن على المغرب مرتبط بالأساس بأسباب اقتصادية وبأزمات سياسية ونزاعات بالبلدان الأصلية، فضلا عن آثار السياسة الأوربية في مجال مراقبة الحدود والمتسمة بالصرامة.

وسجل الصبار أنه «أمام إغلاق الحدود الأوربية لجأ العديد من المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في وضعيات مختلفة إلى الاستقرار بصفة نهائية بالمغرب»، مبرزا أن هذا المعطى الجديد أفرز تحديات تتعلق بتدبير مسألة الهجرة وحماية حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء. من جهته، قال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش آسفي مصطفى لعريصة، إن المغرب اعتمد دائما نهج الانفتاح والتعايش المشترك، كما شكل على الدوام أرض استقبال والتقاسم وتلاقح الثقافات، منوها بالتزام السلطات المغربية وبجهودها الجبارة في سبيل تفعيل سياسة جديدة للهجرة.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

المغرب قام بإعداد وتفعيل سياسة شاملة من أجل حماية حقوق المهاجرين

3085 B

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، بمراكش، إن المغرب قام بإعداد وتفعيل سياسة شاملة من أجل حماية حقوق المهاجرين مبنية على التعاون الدولي وانخراط المجتمع المدني.وأبرز في لقاء في إطار أيام المهاجر (31-30 ماي) التي نظمت تحت شعار " العيش المشترك ، مراكش وضيوفها"، أن "هذه السياسة تعالج أربعة محاور رئيسية تتمثل في وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في وضعية إدارية غير قانونية، والأجانب في وضعية غير قانونية، وضحايا الاتجار في البشر". وأضاف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تدخل لدى مختلف القطاعات الوزارية من أجل ضمان إشراك المجتمع المدني في قضية الهجرة، مشيرا إلى أن أزيد من 147 جمعية كانت ممثلة في مختلف اللجان الإقليمية المكلفة بدراسة طلبات التسوية الاستثنائية للمهاجرين.وقال إنه إذا كانت الهجرات في الماضي مرتبطة بالتجارة والدين، فإن تدفق المهاجرين في الوقت الراهن على المغرب مرتبط بالأساس بأسباب اقتصادية وبأزمات سياسية ونزاعات بالبلدان الأصلية، فضلا عن آثار السياسة الأوربية في مجال مراقبة الحدود والمتسمة بالصرامة. وسجل الصبار أنه " أمام إغلاق الحدود الأوربية لجأ العديد من المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء في وضعيات مختلفة إلى الاستقرار بصفة نهائية بالمغرب "، مبرزا أن هذا المعطى الجديد أفرز تحديات تتعلق بتدبير مسألة الهجرة وحماية حقوق المهاجرين الانفتاح وطالبي اللجوء. من جهته، قال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش آسفي مصطفى لعريصة ، إن المغرب اعتمد دائما نهج والتعايش المشترك ، كما شكل على الدوام أرض استقبال والتقاسم وتلاقح الثقافات، منوها بالتزام السلطات المغربية وبجهودها الجبارة في سبيل تفعيل سياسة جديدة للهجرة.بدوره، أبرز والي جهة مراكش تانسيفت الحوز عبد السلام بيكرات ، أن المغرب تبنى، تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، مقاربة إنسانية لمعالجة قضية الهجرة تراعي مبادئ حقوق الإنسان، مضيفا أن المملكة تعتبر بلدا زاخرا بتقاليد عريقة ذات صلة بالتعايش المشترك واحترام الاختلاف .كما أشار إلى مبادرات المغرب الرائدة على مستوى المنطقة في مجال معالجة قضية الهجرة في إطار مقاربة تشاركية انخرطت فيها السلطات العمومية والمجتمع المدني. من جانبه، أكد رئيس جامعة القاضي عياض بمراكش عبد اللطيف الميراوي أن الجامعة تشكل فضاء للتلاقي وتلاقح الثقافات بامتياز، مشيرا في هذا الصدد إلى أن نسبة الطلبة الأجانب المسجلين بمؤسسات التعاليم العالي بالمغرب تمثل 2 إلى 3 في المائة من العدد الإجمالي للطلبة.ودعا في هذا السياق، الجامعات المغربية إلى الانفتاح أكثر من أجل جذب مزيد من الطلبة الأجانب.

صحيفة الناس

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الصبار ينتصر للقضاة وينتزع من وزير العدل صلاحيات جديدة

2021-2

طالب بدراسة جدوى إحداث مجلس الدولة وانتزع مهام نقل وتأديب القضاة من الوزير

أوكل مهام النيابة العامة إلى الوكيل العام في محكمة النقض

سعيد العجل

في تطور مثير للنقاش الدائر حول مشروعي النظام الأساسي للقضاة والقانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، خرج رفاق محمد الصبار في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بناء على طلب من مجلس المستشارين، بمذكرة توصي بوضع النيابة العامة تحت سلطة الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ومراقبة وتسيير رؤسائهم، وبإبعاد وزارة العدل عن تدبير المسار المهني للقضاة.

واقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يجري تعديل المادة الـ51 من قانون المسطرة الجنائية من أجل التنصيص على مبدأين هما استقلال النيابة العامة في أداء مهام الأبحاث والمتابعة، مع تمكين وزير العدل من أن يبلغ إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ما يصل إلى علمه من مخالفات القانون الجنائي، لكن دون أن تكون له إمكانية إصدار أمر كتابي بمتابعة مرتكبيها ولا تكليف من يقوم بذلك.

وأوصت مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتدعيم الضمانات الدستورية الممنوحة للقضاة في إطار الفصل 111 من الدستور وبضرورة إبعاد وزارة العدل والحرّيات (السلطة التنفيذية) عن كل ما يتعلق بتوظيف وتعيين وترقية ونقل وتأديب القضاة ضماناً لاستقلال السلطة القضائية.

وطالب رفاق الصبار بنقل جميع الأعمال المخول اتخاذها حالياً إلى وزير العدل والحرّيات في ما يتعلق بتأديب القضاة إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، حيث أكد أن هذا الأخير من اختصاصه مبدأ ممارسة السلطة التأديبية إزاء قضاة الأحكام وقضاة النيابة العامة بشكل حصري.

وقال ياسين مخلي، رئيس نادي قضاة المغرب، في اتصال هاتفي أجرته معه «صحيفة الناس»، «أولا، إن مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تلتقي مع مذكرتي نادي قضاة المغرب»، مشيرا إلى أنّ مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان «تجسّد رؤية تروم تدعيم الضمانات الدستورية الممنوحة للقضاة».

وأكد مخلي أن «مذكرة المجلس ورقة متقدمة جدا عما جاءت به مسودتا وزارة العدل والحريات المتعلقتان بالنظام الأساسي للقضاة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية»، كما توصي، حسب رئيس نادي القضاة، بـ«ضرورة توسيع النقاش حول جدوى استحداث مجلس الدولة، وهو ما سيدعم لا محالة، التطور الحقوقي لرفع كل أنواع الشطط».

وقال المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن اقتراحاته في ما يخص النظام الأساسي للقضاة تستهدف إعمال الملاحظات النهائية التي وجهها مجلس حقوق الإنسان الأممي بتاريخ فاتح دجنبر 2004 إثر تقديم تقريره الدوري، حيث أوصت اللجنة الأممية الدولة المغربية بـ«اتخاذ التدابير الضرورية لضمان استقلال وحياد القضاء».

كما تستهدف هذه المقترحات إعمال التوصية المتعلقة بـ«الاستمرار في إعطاء الأولوية لإصلاح العدالة طبقا لمبدأ فصل السلط».

تتمة ص. 2

محمد الصبار

مصطفى الرميد

الصبار ينتصر للقضاة..

تتمة ص 1

وذكّر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالملاحظة العامة للجنة حقوق الإنسان الأممية، التي ذكرت في الفقرة الـ19 أن «ضمان كفاءة استقلالية وحياد المحكمة بالمعنى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الـ14 هو حق مطلق لا يقبل أي استثناء»، مشيرا إلى أن «ضمان الاستقلالية يتعلق أساسا بمسطرة تعيين القضاة والمؤهّلات المطلوبة منهم وعدم قابليتهم للعزل إلى غاية بلوغهم السن القانوني للتقاعد أو انتهاء مدة انتدابهم عند الاقتضاء.

وفي إطار تدعيم الحصانة الدستورية الممنوحة للقضاة، أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتنصيص على أن قضاة الأحكام لا يمكنهم أن يُعيّنوا في مناصب جديدة دون موافقتهم، ولو تعلق الأمر بترقية، إعمالا للضمانات المنصوص عليها في الفصل 108 من الدستور. وبخصوص مباريات التوظيف، اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان مراجعة تأليف اللجنة المشرفة على مباريات توظيف القضاة عبر حذف عضوية ممثلي وزارة العدل والحريات منها، استنادا إلى أن «السلطة المختصّة في انتقاء وتدبير المسار المهني للقضاة ينبغي أن تكون مستقلة عن الحكومة والإدارة».

وبخصوص تعيين القضاة وتتبع مسارهم المهني، اقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان سلك مسطرة جديدة لأعمال التعيين، منها أن يجري تعيين القضاة من بين القضاة المتدرّبين باقتراح من المجلس الأعلى للسلطة القضائية والموافقة بواسطة ظهير. أما تعيين الضباط المتوفرة فيهم الشروط القانونية لأن يشاركوا في أعمال المحكمة العسكرية بصفتهم قضاة فيجب أن يجري بقرار من المجلس الأعلى للسلطة القضائية بناء على اقتراح السلطة الحكومية المكلفة بالدفاع الوطني والموافقة بظهير. أما بخصوص تعيين القضاة في الإدارة المركزية لوزارة العدل والحريات فيجب أن يكون بقرار الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة بناء على رأي اللجنة المعنية في المجلس واقتراح وزير العدل (مسطرة الإلحاق). أما انتداب القضاة فقد أسنده المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بناء على رأي اللجنة المعينة.

وأبقى المجلس الوطني لحقوق الإنسان التعيين في منصب الرئيس الأول لمحكمة النقض ومنصب الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بواسطة ظهير ملكي. وأوصى المجلس مختلف الفاعلين المعنيين بدراسة جدوى إحداث مجلس للدولة، بناء على الفصل 114 من الدستور، مقترحا هيكلة أهمّ اختصاصات مجلس الدولة على أساس أن يكون أعلى هيأة للقضاء الإداري وله مهامّ الاستشارة القانونية لدى الحكومة والبرلمان والفحص المسبق للملتمسات في مجال التشريع وفحص القبول الشكلي للدفوع بعدم الدستورية المثارة أمام المحاكم الإدارية.

EL ASSIMA Post
العاصمة

نقل الصحافي الحسناوي إلى السجن بعد إضراب مفتوح عن الطعام

2512

نقل الصحافي مصطفى الحسناوي المحكوم بالسجن ثلاث سنوات بموجب قانون مكافحة الإرهاب، من السجن إلى المستشفى بعدما قام بإضراب "لا محدود عن الطعام" منذ 17 ماي الماضي، حسب ما أفادت لجنة التضامن معه.

وقال محمد الزهاري منسق "اللجنة الوطنية للتضامن والمطالبة بإطلاق سراح الصحافي والحقوقي مصطفى الحسناوي"، أمس (الاثنين) "وجد حراس السجن الحسناوي مغمى عليه، صباح أول أمس الأحد، وهو ينزف دما بعدما سقط على وجهه".

وأضاف الزهاري: "لقد تم نقله إلى المستشفى، لكن تم إرجاعه إلى السجن مرة أخرى بعدما استفاق، وما زال مضربا عن الطعام في زنزانته الانفرادية، وهذا أمر يهدد حياته وسلامته، خصوصا أن إدارة السجون لا تستجيب إلى أي من مطالبه وترفض زيارة الحقوقيين له".

وأعلن الحسناوي دخوله في إضراب مفتوح عن الطعام في 17 ماي، تزامنا مع مرور سنة على اعتقاله وسجنه.

وأوقف الحسناوي في 11 ماي من العام الماضي، في مطار الدارالبيضاء مباشرة بعد عودته من رحلة إلى تركيا لإجراء تحقيق حول اللاجئين السوريين، بحسب ما قال، وأطلق سراحه ثم أعيد اعتقاله في 16 ماي.

وفي 11 يوليوز حكم عليه بالسجن أربع سنوات بتهمة "تكوين عصابة إجرامية للقيام بأعمال إرهابية وعدم التبليغ عن جرائم إرهابية"، ليتم خفض الحكم في أكتوبر إلى ثلاث سنوات أمام الاستئناف.

وقال الحسناوي وقتها، إن "المخابرات المغربية طلبت مني التعاون والإفشاء عن مصادري وأرقام الإسلاميين الذين أعرفهم لكني رفضت، وهو ما جعلهم يضعونني في السجن".

وبحسب بيان لجنة التضامن مع الحسناوي، فإن قرار هذا الأخير ناتج عن "مجموعة من الإجراءات الجائرة، والتعسفية والمهينة التي طالت المعتقل، وإصرار إدارة السجن على حرمانه من كتبه ودفاتره وبعض لوازمه التي تم حجزها مباشرة بعد صدور قرار فريق العمل التابع إلى الأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي".

وطالب فريق العمل التابع إلى الأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي الذي زار المغرب في دجنبر الماضي، السلطات المغربية بـ"الإفراج الفوري عن مصطفى الحسناوي باعتباره معتقل رأي".

ورأى أن "اعتقاله ناتج عن ممارسة حقوقه المشروعة في حرية الفكر والرأي والتعبير، وأنشطته في الدفاع عن حقوق المضطهدين بسبب فكرهم وآرائهم ومعتقداتهم".

واعتبر فريق الأمم المتحدة اعتقال الحسناوي "تعسفيا"، مؤكدا أن محاكمته "لم تكن عادلة"، وأن "الاضطهاد الذي تعرض له مرده إلى العلاقات التي تربطه بالأوساط الإسلامية السلفية".

وردت الحكومة على هذا القرار معتبرة أن "الحسناوي ليس صحافيا، وإنما مدون صحافي ناهض العلمانية وانضم في 2004 إلى جماعة العدل والإحسان".

وكان محمد الزهاري منسق لجنة التضامن مع الحسناوي قال، إنه "تمت مراسلة رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران ووزير العدل ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوب المكلف بالسجون، لتطبيق القرار الأممي، لكن لا أحد فيهم كلف نفسه عناء الجواب".

أ ف ب

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة

العدل والإحسان لا تستبعد اللجوء إلى المنظمات الدولية بخصوص ملف «كمال العماري»

الهيأة متخوفة من المسار الذي يسير فيه ملف التحقيق ■ حملت مسؤولية التأخير لوزير العدل والحريات

3c5/12

الرباط: يوسف لخضر

أعلنت هيأة الدفاع المكلفة بملف مقتل كمال العماري، عضو جماعة العدل والإحسان الذي لقي حتفه في يونيو من عام 2011 إثر مشاركته في مسيرة لحركة 20 فبراير، أن عائلة العماري لا تستبعد اللجوء إلى المؤسسات الدولية المختصة، وذلك بعد "استنفاد جميع إمكانيات الحصول على الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر أمام المؤسسات الداخلية، وهو ما يفتح المجال أمام عائلة الضحية للمؤسسات الدولية"، حسب تعبير أحد المحامين من هيأة الدفاع.

وقال محمد جلال، المحامي بهيأة الرباط وعضو بهيأة دفاع عائلة العماري، في ندوة صحافية عقدت، أمس (الاثنين) بنادي المحامين بالرباط، إن الهيأة متخوفة من المسار الذي يسير فيه ملف التحقيق المفتوح في القضية أمام محكمة الاستئناف بأسفي، وعبر عن احتجاج الهيأة على رفض الجهة المختصة تمكينها من حقها في الحصول على نسخة من وثائق القضية بما يمكنها من القيام بعملها بما تقتضيه مهامها القانونية.

وشدد جلال على أن هيأة الدفاع وعائلة الراحل كمال العماري مصرة على كشف الحقيقة كاملة، وتحديد المسؤوليات الفردية والمؤسسية ومحاكمة من كان سببا في مقتل أحد أعضاء جماعة العدل والإحسان بمدينة أسفي، كما أعلنت هيأة الدفاع عزمها القيام بخطوات في ملف التحقيق المفتوح أمام محكمة الاستئناف بأسفي لتوجيهه نحو البحث عن الفاعلين أفراد ومؤسسات "بما يقطع مع الإفلات من العقاب"، على حد تعبيره.

وحملت الهيأة مسؤولية التأخير الذي وصفته بـ"غير المبرر" للجهات القضائية المتدخلة في الملف منهم وزير العدل والحريات ولجميع السلطات العمومية، وحذرت من "كل انحراف يعرفه مسار الملف وفي كل إجراء من شأنه طمس الحقيقة والإنصاف".

وأعتبرت هيأة الدفاع، أن "جريمة الاعتداء على الشهيد كمال عماري هي جريمة دولة تتضمن المس بالحق في الحياة وفي السلامة الجسدية والتعذيب"، وأضافت أنه "انتهاك للحق في الانتماء والحق في التعبير والحق في الاحتجاج السلمي، وهي جرائم سياسية بعضها لا يسقط بالتقادم وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي المغربي".

وأضافت هيأة دفاع كمال العماري، أن "العنف الذي تعرض له وباقي نشطاء حركة 20 فبراير بأسفي يوم 29 ماي 2011، لم يكن معزولا بل عم جميع أرجاء المغرب واستهدف أغلب تظاهرات الاحتجاج خلال يومي 22 و29 ماي 2011، وأنه كان عنيفا شديدا وغير مسبوق وخلف عددا من الضحايا".

وبعد مرور ثلاث سنوات على الحادث، أوضحت هيأة الدفاع أنها سجلت حضورها طرفا مدنيا في القضية، إلا أنها منعت من الحصول على نسخ من وثائق الملف بما في ذلك محاضر الشرطة وتقرير التشريح الطبي وغيرها من الوثائق.

وأشارت الهيأة إلى أن التقرير المنجز من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قام بمهمة تقصي الحقائق فور وقوع الوفاة، واستمع إلى عدة شهود، رفض أن يسلمها نسخة منه ولا عائلة الراحل رغم مطالبتهما رسميا بذلك، واستنكرت في الوقت نفسه تسريب نسخة منه لوسائل الإعلام التي نشرت مقتطفات منه، وهو التقرير الذي يخلص إلى أن كمال عماري تم الاعتداء عليه وعلى عدد من نشطاء حركة 20 فبراير من طرف عناصر تنتمي إلى قوات الأمن، وذلك في إطار تعليمات صادرة عن رؤسائهم.

وتساءلت هيأة دفاع العماري عن عدم وجود أي إجراء من إجراءات البحث أو التحقيق ضد أي من رجال القوة العمومية رؤساء ومرؤوسين، رغم أن تقرير المجلس الوطني يشير صراحة إلى مسؤولية عناصر أجهزة الأمن ورؤساء تلك الأجهزة، وهو ما اعتبرته سيرا في طريق إقفال الملف دون كشف الحقيقة.

واعتبرت هيأة دفاع كمال العماري، أن "أسوء جديد في ملف الراحل هو أنه ليس هناك أي جديد، ما يجعل عائلة العماري تبحث عن سبل أخرى منها التوجه إلى المنظمات الحقوقية الدولية".

جدير بالذكر، أن جماعة العدل والإحسان نظمت، السبت الماضي، وقفة احتجاجية أمام البرلمان بالرباط للمطالبة بكشف حقيقة وفاة كمال العماري، وذلك في الذكرى الثالثة لوفاته بمدينة أسفي بعد مشاركته في مسيرة 20 فبراير.

وتدخلت قوات الأمن بقوة أول أمس الأحد، في مدينة أسفي لمنع وقفة لتخليد "ذكرى الشهيد كمال العماري"، حيث أوضح حسن بناجح، عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان، أن "قوات الأمن قامت بإنزال كثيف بحي دار بوعودة في خرق سافر لحق التعبير والاحتجاج السلمي".

جانب من الندوة (خاص)

اليزمي: المدرسة المغربية هي الأداة الرئيسية لنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي إن المدرسة المغربية، التي تضم ملايين التلاميذ والطلبة، تعد الأداة الرئيسية لنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقال اليزمي في حديث نشرته اليوم الاثنين جريدة (لوماتان الصحراء والمغرب العربي) "نشتغل مع وزارة التربية الوطنية في إطار أرضية المواطنة من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان"، مضيفا أن دور المدرسة لا يقتصر على نقل المعرفة، بل يشمل أيضا تكوين مواطن الغد. من جانب آخر، اعتبر السيد اليزمي أن اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مدعوة للاضطلاع بدور متزايد في أماكن الاعتقال والسجون ومستشفيات الأمراض النفسية ومراكز حماية الأطفال.

وأكد أن التقارير التي أنجزتها هذه اللجان في هذا الإطار تتسم بالدقة العالية، غير أنه يتعين تعميق هذا العمل، مضيفا أن هذه اللجان تسهر بعد نشر التقارير على متابعة شبه يومية لوضعية حقوق الإنسان في هذه الأماكن.

وذكر السيد اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بلجانه الجهوية يضم حوالي 500 مناضل منخرطين في الشبكات الاجتماعية ، مسجلا أنه وبفضل هذه اللجان، فإن المجلس قام بعمل حقيقي للقرب لفائدة مواطنين يواجهون صعوبات ويعتبرون أنه يجب احترام حقوقهم.

وبعد الإشارة إلى أن النضال من أجل حقوق الإنسان عمل مستمر ولا ينتهي أبدا ، شدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أهمية التفاعل بين المجلس وباقي المؤسسات، خاصة السلطة التنفيذية والمؤسسة البرلمانية، والذي(التفاعل) يتعين أن يكون وثيقا بشكل أكبر.

http://akhbarbledna.blogspot.com/2014/06/blog-post_1280.html

شبكة الحق في الصحة تنتقد عجز الحكومة عن تنفيذ قانون محاربة التدخين

◆ محمد عارف

اعتبرت الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة، وبمناسبة اليوم العالمي للامتناع عن التدخين، أن الحكومة عاجزة عن تنفيذ القانون المتعلق بمحاربة والوقاية من التدخين، وهي تختبئ وراء الشعارات وترمي بالمسؤولية على جهات أخرى غامضة، هذا في الوقت الذي يزداد عدد الضحايا والوفيات بسبب التدخين سنة بعد أخرى، كما أن تجار الموت البطيء ينفخون في حساباتهم بعشرات الملايير.

وأشارت الشبكة في بيان لها تحت عنوان «الحكومة المغربية في يوم احتفالي باستهلاك التبغ وليس لمكافحته» إلى أن هذه الأخيرة « ترفض التصديق على اتفاقية الإطار للمنظمة العالمية للصحة المتعلقة بمحاربة ومكافحة التدخين والتبغ رغم كون المغرب يظل البلد الوحيد في إقليم الشرق العربي الذي لم يصادق بعد على هذه الاتفاقية إلى جانب دولة الصومال».

وأضافت أنها –أي الحكومة– ظلت «ترفض تطبيق القانون المتعلق بمنع الإشهار والدعاية للتبغ ومنع التدخين في الأماكن العمومية ، وذلك منذ أبريل 1991 : القانون رقم 15 91 ، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 4318 بتاريخ 2 غشت 1995 والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 3 فبراير 1996 وتم تعديله في يوليوز 2008؟

واستغربت الشبكة التلكؤ الذي مازال مستمرا «في إصدار النص التطبيقي لقانون منع بيع الدخان للقاصرين لم يصدر بعد بالجريدة الرسمية. وفي الوقت الذي تستغرب الحكومة ووزارة الصحة من نشر إعلانات تجارية لمنتوج السيجارة الإلكترونية والترويج لها وتسويقها في أوساط الشباب رغم كونها مضرة ومسببة للسرطان، فإن نفس الحكومة حسب الشبكة لم تعمل إلى يومنا على ما التزمت به لتوقيف إشهار و بيع وترويج السجائر الإلكترونية. انتقادات الشبكة طالت كذلك التقاعس المسجل في رفض الحكومة لإخراج المرسوم التطبيقي لمنع التدخين في الأماكن العمومية حيث يستمر الإشهار في المجلات وفي أماكن البيع والحانات ويستمر التدخين في المستشفيات والمدارس والجامعات ودور السينما والمسارح وأماكن التجمعات؟

وللإشارة، فالمغرب يعتبر أحد أكبر البلدان المستهلك للتبغ في المنطقة المتوسطية، حيث يستهلك ما يزيد عن 15 مليار سيجارة في السنة . كما يقدر انتشار التدخين بنسبة 18٪ لدى المغاربة البالغين 15 سنة فما فوق، وبنسبة 41٪ تقريبا لدى الساكنة التي تتعرض للتدخين السلبي. وتدخل بلادنا عبر الحدود عشرات الآلاف من علب السجائر المهربة وتحمل معها سموما مضاعفة وخطيرة على صحة الإنسان، تباع في السوق السوداء وبالتقسيط في مختلف الأماكن في الأزقة والمقاهي والدكاكين بأسعار أقل من الثمن العمومي.

Droits de l'Homme | Droits des migrants

Le Maroc a lancé une politique globale

17364-5

Le Maroc a élaboré et mis en œuvre une politique globale pour la protection des droits des migrants, fondée sur la coopération internationale et l'implication de la société civile, a souligné, samedi soir à Marrakech, le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Mohamed Sebbar.

"Cette politique traite de quatre composantes principales, à savoir la situation des réfugiés et des demandeurs d'asile, des migrants en situation administrative irrégulière, des étrangers en situation irrégulière et des victimes de la traite des êtres humains", a-t-il fait savoir lors d'une conférence, qui s'inscrit dans le cadre des Journées des migrations (30-31 mai), une manifestation organisée sous le signe "la vie en commun dans la convivialité de Marrakech".

Le CNDH est intervenu auprès des différents départements ministériels pour assurer l'implication de la société civile dans la question de la migration, a tenu à rappeler M. Sebbar, faisant savoir que plus de 147 associations ont été représentées dans les différentes commissions provinciales chargées de l'étude des demandes de régularisation exceptionnelle.

Le Royaume a historiquement été une terre d'immigration et la richesse de sa culture a été façonnée dans le brassage de confluents culturels divers, a-t-il relevé. Si les migrations par le passé étaient liées au commerce et la religion, le flux de la migration actuelle vers le Maroc est essentiellement lié à des raisons économiques, aux crises politiques et conflits dans les pays d'origine, ainsi qu'aux effets de la politique européenne rigoureuse du contrôle des frontières, a-t-il ajouté.

Face au verrouillage des frontières européennes, de nombreux migrants subsahariens aux situations diverses tendent à s'établir définitivement au Maroc, a-t-il expliqué, ajoutant que cette nouvelle donne a engendré des défis en termes de gestion de la migration et de protection des droits des migrants et des demandeurs d'asile.

"Le Maroc a toujours prôné l'ouverture et la cohabitation, de même qu'il a en tout temps été une terre d'accueil, de partage et de brassage des cultures", a relevé, pour sa part, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Marrakech-Safi, Mustapha Laârissa, qui a rendu hommage à l'engagement et aux énormes efforts consentis par les autorités marocaines pour la mise en œuvre de la nouvelle politique migratoire.

Le wali de la région Marrakech-Tensift-Al Haouz, Abdeslam Bikrat, a relevé, quant à lui, que le Maroc a adopté, conformément aux hautes orientations de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, une approche migratoire humaniste et soucieuse des principes fondateurs des droits de l'homme.

Le Royaume est un pays aux traditions ancestrales en ce qui concerne la cohabitation et le respect des différences, a-t-il ajouté, relevant les initiatives pionnières du Maroc au niveau de la région en matière de traitement de la question de la migration dans le cadre d'une approche participative impliquant pouvoirs publics et société civile.

Le président de l'Université Cadi Ayyad de Marrakech, Abdelatif Miraoui, a souligné, de son coté, que l'université marocaine offre un exemple édifiant de cet esprit d'ouverture et de brassage culturel, en indiquant que les étudiants étrangers représentent 2 à 3 pc des effectifs des établissements marocains d'enseignement supérieurs.

Organisées par la CRDH de Marrakech-Safi, en partenariat avec l'Institut français de Marrakech, la Mairie de Marrakech, l'Ecole supérieure des arts visuels de Marrakech (ESAVM), la Grande école de commerce (GEC), "les Journées des migrations" ont connu la participation de diplomates, d'artistes, d'intellectuels de différentes nationalités ainsi que des représentants de communautés résidentes à Marrakech.

Ces journées conjuguent réflexions, échanges artistiques et partages culinaires, de même qu'elles constituent une célébration de la tradition d'hospitalité ancrée dans la culture des Marocains, indiquent les organisateurs.

Au programme de cette manifestation figurent des tables-rondes, la projection de documentaires, des dégustations de la gastronomie des communautés étrangères établies à Marrakech et des spectacles musicaux.

Médias

El Khalfi : le débat sur la réforme du Code de la presse et de l'édition «n'est pas mené à huis clos»

Le ministre de la Communication, Mustapha El Khalfi, se veut rassurant sur l'état d'avancement du projet de réforme du secteur de la presse. Dans une intervention lors d'une rencontre internationale organisée par le Conseil national des droits de l'Homme, il a rappelé les grandes lignes de ce projet en insistant sur le fait que les débats autour de la question «ne sont pas menés à huis clos comme le prétendent certains».

Le ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi, décline les principaux axes de la réforme de l'arsenal juridique régissant le secteur de la presse et de l'édition. Prenant part à la rencontre internationale organisée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur «les politiques publiques et l'organisation du secteur de la presse au Maroc : les projets du Code de la presse», M. El Khalfi a affirmé que la nouvelle législation, en cours d'élaboration, sera marquée par l'abolition des peines privatives de liberté et leur remplacement par des peines alternatives. M. El Khalfi a souligné l'importance de la mise en place de mécanismes démocratiques et indépendants à même d'assurer l'autorégulation du secteur de la presse. Selon le responsable gouvernemental, la réforme portera aussi sur la reconnaissance juridique du secteur de la presse électronique ainsi que la consécration du droit d'accès à l'information. Pour entourer le secteur de toutes les garanties d'indépendance, la justice sera la seule habilitée à interdire la publication de journaux ou de censurer des sites web. La nouvelle réforme assure en effet une protection judiciaire des sources journalistiques. Selon le ministre, la position pionnière du Maroc au niveau arabe en la matière sera renforcée avec cette nouvelle réforme. Ainsi, la révélation des sources ne pourra être décidée que par décision judiciaire. S'agissant du projet du Conseil national de la presse, M. El Khalfi affirme que les journalistes et les éditeurs se chargeront de l'élection des instances dirigeantes de ce nouvel organe. Une fois mis en place, le Conseil sera seul habilité à organiser l'accès aux métiers de la presse en octroyant les cartes professionnelles. Le Conseil aura pour mission de défendre la liberté de la presse ainsi qu'un rôle d'arbitrage dans les conflits relatifs à la déontologie. Revenant sur les rapports internationaux émis depuis le début de l'année, le responsable a affirmé que 12 rapports ont été justes et équitables envers le pays et peuvent participer activement dans le processus du développement. Cinq autres rapports, dont le dernier émanant de l'ONG Freedom House sur la liberté de la presse, manquent de crédibilité et d'équité envers le Maroc et sous-estiment les efforts qu'il fournit pour l'amélioration de l'exercice du métier, poursuit M. El Khalfi. ■

A. Lahrache

Un débat ouvert

Dans son intervention lors de la rencontre internationale sur «les politiques publiques et l'organisation du secteur de la presse au Maroc : les projets du Code de la presse», le ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi, a souligné que le ministère ne prenait pas de mesures unilatérales. Selon le responsable gouvernemental, les lois se préparent dans le cadre d'un débat public et de consultations ouvertes aux professionnels. M. El Khalfi, qui assure que le ministère travaille actuellement sur la deuxième génération de réformes dans le secteur, affirme que les projets une fois finis seront soumis au débat sur le site du secrétariat général du gouvernement, afin d'éviter que le débat ne soit ouvert qu'après l'adoption des projets par le Parlement.

Droits de l'Homme : s'assumer

C'est à l'invitation du Roi que la déléguée aux droits de l'Homme est venue au Maroc. C'est très important, elle n'est pas venue dans le cadre d'une mission onusienne, mais suite à une invitation marocaine.

Ses déclarations sont simples. Le Maroc a franchi des kilomètres mais, il lui reste des efforts à faire. Elle dénonce des cas de torture et réclame une meilleure protection des immigrés illégaux. Il se trouve que ces deux sujets font l'objet d'un débat public et que la monarchie, le gouvernement, le **CNDH** s'en préoccupent.

Le Maroc est un pays en transition. Son expérience dans le cadre de la justice transitionnelle est citée en modèle au point que la Tunisie, après sa révolution veut s'en inspirer.

Maintenant, il y a encore des cas problématiques, parce que des sécuritaires n'ont pas intégré le changement. Ces cas doivent être traités dans le cadre de l'Etat de droit, les abus doivent être sanctionnés, tout en tenant compte du passif.

Sur cette question des droits de l'Homme, les officiels ont tout faux. Nous avons adopté des législations, elles sont violées chaque jour. Tout simplement, parce qu'une transition ne se limite pas à des lois.

Le Maroc n'a aucune raison de se défendre comme il le fait. De tous les pays de la région MENA (Afrique du Nord et Moyen-Orient), nous sommes les plus avancés. Il se trouve que nous ne sommes pas la Suède, que nous déplorons encore des abus de pouvoirs, qui ne sont pas systématiques. Et alors ?

Nous avons développé des mécanismes pour lutter contre ces gestes, mécanismes qui fonctionnent. Le reste relève de l'instrumentalisation.

http://www.maghress.com/fr/challenge/37464